



كلمة المملكة العربية السعودية  
يلقيها معالي الدكتور / نزار بن عبد مدني  
مساعد وزير الخارجية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة  
الدورة التاسعة و الخمسون

— ١٣ شعبان ١٤٢٥ هـ  
٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤ م



السيد الرئيس ،

يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق  
الجapon بخالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للجمعية  
العامة في دروتها التاسعة والخمسين معرباً عن الثقة  
في أنكم ستديرن أعمال هذه الدورة بكل اقتدار  
فعالية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد جوليان  
هنت وزير خارجية سانتولوسيا رئيس الجمعية  
العامة خلال الدورة المنصرمة والذي أدار أعمالها  
بحكمة ودرأة .

ويسرني في هذه المناسبة أن أحيي الأمين العام  
للأمم المتحدة السيد / كوفي عنان وأن أعرب عن  
تضمين المملكة العربية السعودية لجهوده المتواصلة  
وعمله الدعوب من أجل الأمن والسلم الدوليين  
ولمساعيه القيمة لتفعيل دور الأمم المتحدة ورفع  
كفاءتها ودعم إنشطتها حفاظاً على مصداقيتها  
وفاعليتها.

وأود أنأشيد، في هذا الخصوص ، بما ورد في  
خطاب الأمين العام أمام الجمعية العامة الأسبوع  
الماضي من مضمون هامة تعتبر نبراساً لتعزيز  
النظام الدولي . فالحاجة باتت بالفعل ماسةً لسد  
الثغرات التي يعاني منها النظام الدولي في معالجة



القضايا الدوليّة بحيث لا يتم تطبيقه بشكل انتقائي أو بصورة تعسفية .

السيد الرئيس ،

إن التحولات الدوليّة المتسارعة وحجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تستوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى أمعان النظر في أساليب عمل الأمم المتحدة وفي تشكيل وعمل هيكلها القائم على تعزيز قدراتها لمنع وحل الصراعات ، والمحافظة على الأمن والسلام الدوليين . ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية إذ تؤيد الدعوة إلى إجراء إصلاحات تكفل توسيع عضوية مجلس الأمن بما يتاسب مع تحسين التمثيل الجغرافي واعتماد الشفافية في أعماله، لتؤكد في نفس الوقت على ضرورة اقتران ذلك بتوافر الجدية والمصداقية وبعد عن ازدواجية المعايير والالتزام بقراراته واحترامها.

ومن الإصلاحات المهمة في هذا المجال تقييد استعمال حق النقض بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات المتفق عليها مسبقاً. ومن المهم كذلك العمل على تحقيق التوازن الأمثل بين الجمعية العامة ومجلس



الأمن وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها  
وأنشطتها. إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام  
الدولي المتعدد الأطراف فمجتمعنا الدولي أحوج ما  
يكون إلى التكافف والتآزر من أجل وضع حلول عادلة  
للمشاكل العالمية المتفاقمة عبر احترام جاد لما استقر  
في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز  
التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع  
الأمم .

السيد الرئيس ،

لقد ابتليت الإنسانية بتنام خطير لظاهرة الإرهاب  
التي لا يختص بها مجتمع دون آخر. إننا في أمس  
الحاجة اليوم إلى تسخير كل جهد ممكن في سبيل  
تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والمحرضين  
عليه والممولين له ، فجماعات الإرهاب تعبر الحدود  
والمساحات وتتمدد عبر الأوطان والقارات.

إن المملكة العربية السعودية ترفض الإرهاب  
بجميع أشكاله وتدين كل مظاهره وتعاون مع  
المجتمع الدولي للقضاء على هذا الشر العالمي . وقد  
أكّدت المملكة العربية السعودية دعمها التام لقرارات  
مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب واتخذت الخطوات



اللزمة لسد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة فأنشأت هيئة أهلية كبيرة تتولى الإشراف والتنظيم على كل الأعمال الاغاثية والخيرية بهدف تنظيم عمل هذه الهيئات وعدم السماح لذوي النوايا والأهداف الشريرة من استخدام هذه الهبات الإنسانية لأعمال غير مشروعة . كما كانت من أوائل الموقعين على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وكذلك على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب وانضمت المملكة إلى تسع معاهدات واتفاقيات دولية ضد الأعمال الإرهابية . وفي هذا السياق فإنه من الأهمية ان أشير إلى ان الإجراءات المختلفة التي اتخذتها السلطات السعودية المختصة وجدية سياساتها للقضاء على الإرهاب ونجاح استراتيجيتها والأخذ بزمام المبادرة واستباقي الأعمال الإجرامية للإرهابيين قد أظهرت نجاحا كبيرا في مكافحة هذه الآفة الخطيرة الامر الذي دفع الى تقدير وثمين منظمات دولية جهود المملكة وما قامت به من إجراءات فعالة في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة .

ان الجرائم التي ترتكبها حفنة من المجرمين والمضللين لا يمكن أن تشكل مبررا لتجريم مجتمعات



بأكملها ولا لثقافة بأسراها . وبما أن الإرهاب قد يضرب أي مدينة ويستهدف أي مصالح بغض النظر عن جنسية وديانة وانتماء الضحايا فإن التصدي له يعتبر مسؤولية دولية مشتركة لا بد من أن تحمل على محمل الجد والالتزام بها بمصداقية .

وانطلاقاً من موقف المملكة العربية السعودية ضد الإرهاب وما تبذله من جهود على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء عليه ، وإيمانها بأن الإرهاب هو ظاهرة عالمية خطيرة يستوجب التصدي لها تعاون كافة الدول وضرورة تضامنها وتضافر جهودها في مواجهة هذه الظاهرة بهدف بحث وسائل وسبل مكافحتها والقضاء عليها ، فإنه من دواعي سروري أن أعلن من هذا المنبر ان المملكة العربية السعودية قد عقدت العزم على استضافة مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ الموافق ٥ فبراير ٢٠٠٥ م وذلك لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب ، وللاستفادة من تجارب الدول وتعاونها في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة واستغلال هذه المناسبة الهامة للاستفادة من الأساليب العلمية والعملية في مجال مكافحة الإرهاب وعلاقته بغسل الأموال والمخدرات وتهريب الأسلحة ، وكذلك دراسة الثقافة والفكر الإرهابي والتنظيمات الإرهابية وتشكيياتها ، وقد تم توجيه الدعوات الرسمية للدول التي



تعرضت او تتعرض للإرهاب وكذلك للمنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر . وان المملكة العربية السعودية في الوقت الذي ترحب فيه بمشاركة الدول والمنظمات التي وجهت لها الدعوات لتنطلع إلى ان ما سيتتم التوصل إليه في هذا المؤتمر من نتائج ووصيات سيشكل رافداً مهماً وداعمة قوية للجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب واجتثاثها من جذورها .

السيد الرئيس ،

أن الانتكاسة التي شهدتها عملية السلام وصعود موجة العنف والتطرف في المنطقة يعود بشكل أساسي إلى انتهاج حكومة إسرائيل سياسات تتناقض تماماً مع أسس ومبادئ العملية السلمية التي تقوم على مبادلة الأرض بالسلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وتنفيذ خارطة الطريق ورؤى الإدارة الأمريكية بشأن إيجاد دولتين إسرائيلية وفلسطينية وقبول المبادرة العربية للسلام التي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلًّا دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي . ان هذا يحتم علينا جميعاً بذل أقصى الجهد لتحريك عملية السلام والمضي بها إلى غايتها المنشودة خاصة بعد



أن تراجعت هذه العملية وقوبلت بلا مبالاة وقلة اكتراث حتى في الجوانب الإنسانية التي كان من المنتظر أن تحرك ضمير المجتمع الدولي وتدفعه إلى الدفاع عن القيم الإنسانية المتعارف عليها.

إن السلام لا يمكن تحقيقه عبر إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب تعمل على خلق حقائق جديدة على الأرض بهدف الحسم المسبق لمصير القضايا الحساسة التي تشملها مفاوضات التسوية النهائية . ولا يمكن حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من خلال استعمال القوة المفرطة وقصف الطائرات وتجويه الصواريخ واغتيال الكوادر الفلسطينية وتدمير البنى التحتية وسلب الممتلكات وانتهاك الحقوق وفرض عقوبات جماعية . فالسلام يتحقق والأمن يسود من خلال تنفيذ القرارات الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي وتطبيق نصوصه والالتزام بمبادئ العدالة والمساواة .

إن المملكة العربية السعودية تدين التصعيد المستمر ضد الشعب الفلسطيني وإصرار حكومة إسرائيل على إقامة وتوسيع المستعمرات واستمرارها في بناء الجدار العازل الذي يضم أراض فلسطينية واسعة في تحد غير مسبوق لقرار محكمة العدل



الدولية الذي أقر بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته ، وجاء قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع .

وإذا كان هناك أي انسحاب إسرائيلي وأي تفكير للمستوطنات، فإننا نؤكد على ضرورة أن يكون ذلك بالتوافق مع متطلبات خارطة الطريق وأن يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وتحت إشراف اللجنة الرباعية بحيث يكون هذا الانسحاب خطوة أولى على طريق الانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس .

والمملكة العربية السعودية إذ تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها عن منطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من هذه الأسلحة الفتاكه تطالب أيضا المجتمع الدولي بعدم الكيل بمكيالين والكف عن إتباع المعايير المزدوجة وتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بدفع حكومة إسرائيل إلى التوقف عن تطوير برامجها النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .



السيد الرئيس ،

إننا نشعر بأسى بالغ وقلق شديد لتدور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية وما تشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير واحتجاز مفجعة. وأمام هذا الواقع الأليم لا يسعنا سوى التوجّه إلى الشعب العراقي الشقيق بكل أطيافه من أجل رص الصفوف والعمل يداً واحدة وتقديم كل عون ومساندة لجهود حكومته الانتقالية من أجل تكريس أمن وسلامة بلادهم والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله، لكي يستأنف العراق دوره الإيجابي والفاعل على الساحة الدولية. كما ندعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر لمساعدة الحكومة العراقية على استكمال مراحل العملية السياسية بما في ذلك إجراء الانتخابات تمهدًا لابثاق الحكومة الشرعية الدائمة والمضي قدماً في جهود إعادة البناء والأعمار.

ولقد سبق أن تقدمت المملكة العربية السعودية ببعض الأفكار حول إرسال قوات إسلامية إلى العراق على أن تكون بموافقة الحكومة العراقية وتحت إشراف الأمم المتحدة وبحيث تكون بديلة للقوات متعددة الجنسيات وليس إضافة لها ، ولكن تلك الأفكار لم تجد طريقها إلى النور مع ان الأساس التي



قامت عليها والمعطيات التي انطلقت منها جديرة  
بالنظر والاعتبار .

وفيما يتعلّق بالسودان الشقيق فإن المملكة العربية السعودية إذ تعرب عن بالغ تأثيرها بالأساسة الإنسانية في دارفور فإنها تدعم مساعي حكومة السودان الشقيقة نحو إعادة الاستقرار في دارفور وتعاونها مع مختلف الجهات والمنظمات الإنسانية والإغاثية لمعالجة الأوضاع الإنسانية الناجمة عن هذه الأزمة، وتأمل أن يتاح الوقت الكافي لجهود الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي في سبيل عودة الأمن لهذا الإقليم وتأمين رفاه أبنائه. وتكريساً لموقف المملكة العربية السعودية الإنساني يجري حالياً تسخير جسر جوي لنقل المعونات الإغاثية من المملكة إلى إقليم دارفور مباشرة عبر طائرات الشحن السعودية وتشمل المساعدات الغذاء والدواء والخيام والمولادات الكهربائية، ويتوارد في إقليم دارفور فرق إغاثية سعودية قامت بإنشاء مراكز صحية في المخيمات والمستشفيات وتزويدها بالأطباء والأدوية وتجهيز المختبرات الصحية إلى جانب حفر آبار المياه لتزويد المخيمات بالمياه الصالحة للشرب وكذلك بالكهرباء .



السيد الرئيس ،

إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح الرئيسي نحو مستقبل أفضل للدول النامية ويمكن للدول المتقدمة والدول النامية أن تحققان معاً مكاسب عظيمة ببلوغ هذه الغاية. لقد ساهمت بلادي في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً واعتمدت ونفذت العديد من البرامج التنموية ومنحنا مساعداتها لهذه البلدان لتمكينها من مواجهة مشاكل الفقر والتخلف من خلال مؤسساتها الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

ومع تقديرنا للاهتمام الذي عبرت عنه مجموعة الثمانية الصناعية في قمة سي أيلايد في الولايات المتحدة الأمريكية نحو مستقبل منطقة الشرق الأوسط ومساعدة دولها على النماء والتقدم ، إلا أننا نرى أن مساعدة الدول النامية على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية لا تكون عبر سياسات الاملاعات الخارجية التي قد تربك وتعيق الجهود الإصلاحية القائمة بالفعل في هذه الدول والنا出来的 من احتياجاتها الفعلية وظروفها الخاصة، وإنما عن طريق التوجه نحو الالتزام بجدول محدد وموافق واضحة تجاه تبني



قواعد عادلة للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وضرورة افتتاح الأسواق وبخاصة أسواق الدول المتقدمة والتصدي للنزعات الحمائية وإزالة الحواجز والضرائب والإعانت التمييزية التي تحد من قدرة الدول النامية على النفاذ لأأسواق الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى بذل المساعي اللازمة للتغلب على مشاكلها وصراحتها السياسية المزمنة . وفي هذا السياق فإن مسيرة الإصلاح يجب أن تكون استجابة لاحتياجات ومتطلبات كل مجتمع بحد ذاته وليس عن طريق فرض أفكار وطروحات تملئ من الخارج .

وانطلاقاً من موقع المسؤولية دور المملكة العربية السعودية المؤثر في السوق البترولية العالمية ، سعت بلادي وبصفة دائمة لوفاء بتعهداتها فيما يتعلق باستقرار الأسواق البترولية وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي . وفي سبيل ذلك زادت طاقتها الإنتاجية لضمان توفر الإمدادات البترولية الكافية وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي . كما بادرت إلى تأسيس منتدى الطاقة واستضافة أمانته العامة بالرياض ليكون منبراً لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة سواء الأعضاء في



منظمة الأوبك أو من خارجها والتي يجب ان تسعى لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق سلعة البترول الاستراتيجية وبالتالي ضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي .

السيد الرئيس ،

في الختام ، فانه بالنظر إلى ما يشهده المسرح الدولي من أحداث أمنية مفجعة ، وصراعات دامية ، فان العالم اليوم هو أحوج ما يكون إلى تضافر الجهود الدولية والعمل الجاد من أجل تعزيز مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف والتواصل بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام بما يحقق احترام الإنسان لأخيه الإنسان ويرسخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة وينبذ العنف والظلم والتمييز العنصري .

مصداقاً لقول الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّانْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًا وَّقَبَائِلَ لَتَعْرَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاءِكُمْ ) . صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته